

او اخر جزمه على الخلاف المشهور والمراد بالخارج ما هو
خارج عن كلام النفس المدلول عليه بذلك اللفظ والخبر
خلافه اي ما يقال له في الخارج صدق والكذب والحاصل
ان النسبة في الاشياء وجودها مع وجود اللفظ لا وجود لها
قبله والنسبة في الخبر خارجيه قبل وجود اللفظ ثم اللفظ
خبر عنها وهو معني قولهم الانشآت يتبعها مدلولها
والاخبار يتبع مدلولها كما قاله القرافي وليس المراد التبعيه
في الوجود والا لما صدق ذلك الا في الماضي فقط فان
الحاضر منقار المستقبل وجوده بعد الخبر بل المراد انه
تابع للخبر محبره في زمانه ما حيا كان او حاضر او مستقلا
وقد اورد على هذا التعريف الاخبار عن المستقبلات نحو
سيقوم زيد فانه عند النطق به ليس له خارج صدق ولا
كذب فلا يمكن وصفه بذلك وعند وجود الخبر ليس
الخبر موجودا حتى نصفه بصدق ولا شك ان الاخبار
عن المستقبلات توصف بالصدق والكذب قال تعالى
ولو ردوا العاد والمأزوعه وانهم لكانون فلو قال
ان كان محكوما فيه بنسبه خارجيه فهو الخبر كما فعل
بالحاجب كان اولى وكان بعض مشايخنا يقولون المحقق
ان لكل من لسسب الاشياء والخبر العقلي بنسبه في الخارج

عيران

غير ان النسبه العقليه في الخبر تابعه للنسبه الخارجيه
واخرج الكلام تابعه لما في الظاهر والنسبه الخارجيه
في الانشآت تابعه للنسبه العقليه اخرج الكلام ليوقع على
حسبه بنسبته الاول قوله وقد يقال انشاؤه الى
قول اخر حلال ما ذكره اوله من التفسير الى بله طلب
وانشاؤه خبر وهذا القائل قسمه الى قسمين خبرا وانشا
وجعل الطلب داخل في الانشائه لانه ردد الكلام بين
ماله خارج وما لا خارج له وجعل الانشائه ليس له خارج
وذلك يتناول الطلب والانشاء ذهب بن سلك الى قول
ثالث وهو انقسامه الى خبر وطلب ويرد عليه ان من
الكلام ما ليس خبرا ولا طلبا كالشرطي في الانشائه وان
دخلت الدار فانت طابوق فانه ليس خبرا ولا احتمل الصدق
والكذب ولا تخمار الطلب عندهم في الانشائه الخ
السابقه واعلم ان من حصره في بله انقسام خبر
الانشاءات تابع لفظ بمعنى يقارنه في الوجود كإيقاع
البيع بيعت ومن حصره في قسمين فسر الانشائه بالنسبه
له في الخارج ويهون ان يجعل الانشائه المشهور في ان الطلب
لا يدخل في الانشائه ان الانشائه لا بد فيه من المقارنه
والطلب بخلافه فان هذا اعتراض من كتب على المذهبين